برعاية أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب

المجلد: الأول

العدد: الأول، يوليو 2021

International Journal of Arabic Language and Literature Research

المجلة الدولية لبحوث اللغة العربية وآدابها

(IJALR)

مجلة علمية دورية محكمة

تصدرها الجمعية العربية لأصول التربية والتعليم المستمر

(ASFC)

The online ISSN is :2786-0361

The print ISSN is :2786-0353

بحث بعنوان:

القبح معياراً تداولياً عند النحاة العرب.

إعداد: أ.د هادي شندوخ حميد.

قسم اللغة العربية، كلية الاداب، جامعة ذي قار.

المقدمة.

تنطلق النظرة إلى "القبح" في هذا البحث من مفهوم التداولية التي ترى أن اللغة محكومة بسياقاتها الاستعمالية، والقبح إن كان حكماً تقويمياً فهو حالة توصيف لاستعمالات ارتبطت بمقتضيات التخاطب وقصدية المتكلم، وإفادة السامع والظروف المحيطة، وليس خاصاً بالحكم على بنية لغوية داخلية بعيدة عن ظروفها المحيطة.

توسع البحث في هذه النظرة ليلتقط أبعاد هذا الحكم وبواعثه في الذهنية النحوية القديمة ليخرج بحصيلة دالة على أن هذا الحكم وغيره هو منزع مفتوح على قصدية فاعلة تعي العلاقة بين السائد الموافق وبين الخارج عن المألوف في سياقات الاستعمال والتقنين القواعدي.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

وفي هذا الإطار كان التوجه هو السعي في متابعة إطلاقات هذا الحكم أيــن ومتــى؟ فالظرف حقل محدد للموضوعات ذات العلاقة بتواجد هذا الحكم فيها دون غيرها، والــزمن سير لمتابعة تطور هذا الحكم في التناول النحوي تقليداً، واختلافاً، أو تجديداً، فالتقعيد النحوي وصياغته قياساً، أو سماعاً، أو استحساناً قد دشنه سيبويه بدءاً، فكان الذي تلاه عقل نحــوي مقيد بالاتباع دون الإبداع كما يرى بعض الدارسين، من هنا انطلقت الفكرة في متابعة هــذا الحكم تداولياً عند النحاة دون سيبويه وحده لمعرفة التطور والوعي والتناول في مفاتشة هــذه الظاهرة.

ولم يتقصد البحث إحصاء كاملاً لكل مقولات النحويين في قراءة هذا الحكم التداولي، فقد اكتفى بإبراز بعض الملامح المختلفة غير المكررة عند السابق، شريطة علاقتها بالمقترب التداولي، فالكثير من تلك الأحكام الواسمة للقضايا النحوية قد تنغلق على وصــف الظــاهرة بنيوياً دون الربط بينها وبين ظروفها المنتجة، أو ما تحدثه من لبس في الاتصال، أو تحقيــق الفائدة للسامع، من هنا كان التميز بين النحاة في محصلة الأفق التداولي عند التناول والتقيــيم والنقد لمجمل الظواهر النحوية.

ويمكن القول أن الالتفات الى دراسة هذا الحكم التقويمي أي (القبح) تداولياً هو تأسيس لقراءة جديدة كاشفة عن موجهات العقل النحوي وانفتاحه على مقتضيات التخاطب في التعليل والتوجيه والتحليل، والعلاقات، والانجازية، في المصنفات النحوية القديمــة الراســمة لتلــك المباديء التداولية معالجة ووصفاً.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

ومن ثم فإرساء ذلك التوجيه توسل بالمنظور التداولي من المقولات المؤسسة، عاكفاً على النصوص النحوية الموسومة بالقبح، مختطا من المنهج والتحليل ما يسمح بإثبات أن القبح ليس حكماً، أو علة– فقط– عند النحاة، بل هو معيار تداولي متيقن التحقق عندهم، من خلال توصيف خطة تسعى لاثبات ذلك من مدخل توخى فيه البحث قراءة المفهوم وتمثلاته في النصوص الأولى، ثم المبحث الأول وتناول منطلقات الأداء القولي بالقبح من المؤدي الافتراضي والسماعي والقياسي والتفاضلي وصولاً إلى المبحث الثاني لقراءة محددات الحكم النحوي بالقبح، وهي القرب، والبعد، والإبهام، واللبس، والمخالفة، والمغايرة، حتى الأنتهاء بخاتمة البحث ومصادره.

مدخل: القبح من اللغة إلى الاصطلاح (المفهوم).

اكتنز هذا المفهوم بدلالات متنوعة في حقول المعرفة المختلفة من اللغة والتشريع والأخلاق، حتى عد صفة تطلق على ما لا يستحسن سلوكاً وقولاً من الأفراد، عرفه الخليل بقوله: "القُبْح والقَباحة: نَقيضُ الحُسْن، عامٌّ في كلِّ شيء، وقَبَحه الله: نَحّاه عن كلّ خير وقوله تعالى:﴿هم من المَقْبوحِين﴾ أي المُنَحَّيْن عن كلّ خَيْرٍ" (1)، وذكر صاحب المحيط أنه يدل على: " القُبْحُ: مَعْروفٌ، وقَبّحَه الله: نَحَّاه عن كلِّ خَيرٍ.

وقَبَحه – مُخَفَّفٌ – قَبْحاً: شَجَّه، والمُقَابَحَةُ: المُشَاتَمَةُ.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

والقَبِيحُ: طَرَفُ عَظْمِ المِرْفَقِ" (2)، ويرى ابن سيده أنه: " ضد الحسن، يكون في الصورة والفعل" (3)، فتلك المعاني من نقيض الحسن والأبعاد والمشاتمة وطرف عظم المرفق هي مجمل ما قال به اللغويون في التعيين والتحديد للمفهوم، وهي تجمع كل ما لا يستحسن فهو قبيح سواء أكان صورة، أم فعلاً.

أما في الاصطلاح فيعرفه الأصفهاني بأنه: " ما ينبو عنه البصر من الأعيان، وما تنبو عنه النفس من الأعمال والأحوال، وقد قبح قباحة فهو قبيح، وقوله تعالى: ﴿ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ [القصص /42]، أي: من الموسومين بحالة منكرة، وذلك إشارة إلى ما وصف الله تعالى به الكفار من الرجاسة والنجاسة إلى غير ذلك من الصفات، وما وصفهم به يوم القيامة من سواد الوجوه، وزرقة العيون، وسحبهم بالأغلال والسلاسل ونحو ذلك" (4).

ويراه التهانوي: بأنه كل ما كان منافراً للطبع، أو مخالفاً للغرض، أو فيه مفسدة شرعية، أو لغوية يعد قبيحاً لذا فهو صفة نقصان يتعلق بها الذم (5).

أما الجرجاني: في التعريفات فينحو به منحى شرعياً، يقول: "القبيح هو مايكون متعلق الذم في العاجل والعقاب في الأجل" (6) ومن ثم فإن الصورة الدالة على إجرائه الاصطلاحي لاتبتعد عن التصور اللغوي في مراده وبيانه، أما صوره الاشتقاقية فقد وردت بأشكال مختلفة كـ (قبيح، وقبيح لم يجز، ويقبح، وقبح، ويستقبح، وأقبح للغاية، وقبيحة، وقبيح ضعيف، وكان قبيحاً، وفيه قبح، ومستقيم قبيح، والقبيح النظم، وغير ذلك).

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

وفيما يتعلق بمفهومه في اصطلاح النحويين فلم يذكر له توصيف محدد يدل عليه سوى المقولات الممثلة على مايستقبح استعماله، أما لمخالفته القياس، أو السماع، أو عدم الملائمة بين الكلام والواقع، أو الكراهة في التلفظ ، وغيرها، من تلك الإشارات ما يسميه سيبويه بالمستقيم الكذب حيث يقول، في باب الاستقامة من الكلام والإحالة: "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: "أتيتك أمس وسآتيك غداً، وسآتيك أمس".

وأما المستقيم الكذب فقولك: "حملت الجبل، وشربت ماء البحر" ونحوه.

وأما المستقيم القبيح: فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: "قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا".

وأما المحال الكذب فأن تقول: "سوف أشرب ماء البحر أمس" (7).

يقول الدكتور إدريس مقبول عن هذا النص:" اعلم أن حكم سيبويه على أحد أنماط الكلام بصفة المستقيم الكذب، هو مانسميه باللحن التداولي الذي تنخرم فيه شروط المطابقة بين النسبة الكلامية والنسبة الواقعية الخارجية والنسبة العقلية" (8).

أي ماكاً مفتقرا لتلك المطابقة وعدم تقبل العقل لاستعماله واقعاً وإن كان صحيحاً في صياغته التركيبية، كونه كذباً، وقد أطلق عليه الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف بـ(الكذب الدلالي): يقول: "إن الكذب هنا بطبيعة الحال ليس كذباً أخلاقياً، لأن كثيراً من الكذب

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

الأخلاقي المعبر عنه بالكذب يمكن أن يكون من المستقيم الحسن على حد وصف سيبويه ولكن الكذب هنا يمكن أن يطلق عليه كذب دلالي" (9).

وتابعه السيرافي في الإشارة إلى هذا المفهوم حيث يقول شارحاً: "وكذلك كل كلام تكلّم به متكلّم، فأمكن أن يكون على ما قال، و لم يكن في لفظه خلل من جهة اللغة والنحو، فهو كلام مستقيم في الظاهر، وقد تبيّن في مثل هذا أن قائله كاذب فيما قاله، فتحكم على كلامه أنه كذب غير مستقيم من حيث كان كذباً، إلا أنه مستقيم اللفظ، و يلحق بقوله:" حملت الجبل" و" شربت ماء البحر" و" صعدت السّماء" في أنه كذب" (10)

ولأبي علي الفارسي محددات مشابهة لما ذكره سيبويه في أقسام الخبر يقول: "الأخبار تنقسم على ثمانية أقسام: الصحيح السليم والقبيح النظم القريب من الفهم والخطأ والكذب والمقرون بدليل الخلل فيه والكذب العاري من الدليل على موضع عيبه والمختل والملغى والمقلوب" (11).

واستكناه تلك التأسيسات في المستقيم الكذب والحمل على قبحه هو استعمال الكلام في غير موضعه وإن استقام نحوياً، فالسامع يدرك ذلك في التواصلية الأخبارية في أي حوار تحقق حدوثه.

ولعل القبح كحكم نحوي ورد مبكراً مع مجموعة من الأحكام الأخرى على يد سيبويه، تقول الدكتورة خديجة الحديثي: " فقد زخر الكتاب بهذ التقسيمات وبغيرها من الأحكام بحيث

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

يستطيع الباحث ان يقرر وهو مطمئن أن هذه البحوث في الحكم إنما هي مستنتجة مما ورد في الكتاب من أحكام ومبنية عليها وعلى ماورد في الكتب التي جاءت بعده" (12).

فتقسيمهم الحكم إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى والجائز على السواء وجدت عنده .. ومإيراد بالقبيح عنده فقد عبر عنه بعبارات مختلفة فسمى بعضه بالجائز القبيح والجائز الرديء القبيح والجائز الضعيف والجائز القليل والجائز القبيح جداً والجائز الرديء جداً إلى آخر ماهنالك من أوصاف تدل على القبح وقد يكون قبيحاً غير جائز فهو هنا أقرب إلى الممتنع (13).

ويرى باحث آخر أن هناك ما يقرب من مصطلح (القبح) عند النحاة تم تداوله في المصنفات النحوية القديمة، كـ (الرديء والضعيف، والمحال، والغلط) وقد رصد الفروق بينها أحد الباحثين معتمداً في ذلك مدونة سيبويه وهي فصل الخطاب في دقائق التمييز بين تلك المصطلحات، يقول: " أن سيبويه يقصد بالقبح فساد اللفظ، أو المعنى وبالمحال ما لا يمكن تصوره في الواقع وبالرديء ما كان سمة لهجية لطائفة من الناس وبالضعف الاستعمال الفردي الذي خالف المشهور من لغة العرب وقياس النحويين" (14).

ولعل استنطاق هذا الحكم التقويمي (القبح) في المدونة النحوية القديمة لم يأت من فراغ، فلم يخل مصنف من المصنفات النحوية القديمة الا وتحدث عنه تقويماً لظاهرة، أو نقداً لحكم، أو تعليلاً لاستعمال، وفي الحقيقة أن أغلب تلك الأحكام ومنها حكم (القبح) لها علاقة بقصد المتكلم وإفادة السامع وسياق الحال ومراعاة العلاقة بين أطراف التخاطب والقوة

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

الإنجازية للأحكام تأثيراً وضعفاً، وتلك هي المقولات التداولية التي تمثل مائدة للبحث في قراءة التراث وتقييمه نضوجاً ووعياً واسبقية، أو تأسيس ملامح، أو تآخر عن نظيره في الكشف مقارنة بالدرس اللساني الحديث عند الغرب.

وبلا شك أن القبح بوصفه حكماً، أو علة أحياناً كان حاضراً في الدرس النحوي القديم بوصفه مؤشراً تداولياً التفت إليه القدماء في أحكامهم النحوية المختلفة قيمة واستعمالاً بعمق في مجمل أبواب النحو مرهوناً بعلم السامع وقصدية المتكلم، دون أن يمثل ظاهرة تركيبية يراد تصويبها من خلال إطلاق هذا الحكم، بعيداً عن علاقتها بالمتكلم، أو السامع.

كما يرى المخزومي: " أن حكم (القبيح) من الأحكام التي ذكرها الخليل، ولا يتعرض لنقد التراكيب وإطلاق مثل هذه الأحكام إلا عقليّة ناقدة وقفت على دقائق الأمور كعقلية الخليل" (15).

لذلك وجه البحث فهمه لبيان تلك التوجيهات التداولية في هذا الحكم من خلال بعض المؤديات والمحددات التي سيفصح عنها البحث.

المبحث الأول: منطلقات الأداء القولي بالقبح.

أولا: المؤدى الافتراضي: قنن النحويون في مجمل قواعدهم أصولاً لحفظ الطبيعة التركيبية في الكلام، فافترضوا ما لاوجود له أحياناً في الواقع من الاستعمال، من ذلك صياغة الامثلة فالمثال بوصفه حجة داعمة للقول، وأداة تواصلية تقود إلى الإقناع سعياً في الافهام والتبيين، يعد من: "الحجج الجاهزة تكتسب قوتها من مصدرها ومن مصادقة الناس عليها وتواترها"

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

(16)، دون اغفال المعايير التأسيسية في اعتماد الشاهد (قبيلة وفصاحة وزمنا) كما هو مقنن في الدراسات اللغوية الأولى.

ولن يغيب عن البال أن ثمة دوافع كثيرة في موضعة المثال ونوعه، أهمية وترتيباً، أو حقيقة ووهماً، فكلها مرتكزات للصياغة والتاثير في إبلاغية المعنى، وإن كأنت بعض الأمثلة مصنوعة فيؤتي بها لتعزيز المعنى لاغير، وهي كثيرة في المصنفات النحوية تكون مجهولة لايعرف لمن تنسب وإن كأنت تعود إلى عصور التوثيق والاحتجاج.

يقول السيوطي: "وقد يلهج العربُ الفصحاء بالكلمة الشاذّة عن القياس البعيدة من الصواب حتى لا يتكلّموا بغيرها ويَدَعوا المُنْقاس المطَّرد المختار، ثم لا يَجبُ لذلك أن يُقالَ: هذا أفصحُ من المتروك" (17).

فمن ذلك المؤدى المفترض المحكوم عليه بالقبح ما نلمسه في قول سيبويه: "لا تقول: رأيتَ كم رجلاً، وإنما تقول: كم رأيت رجلاً، وتقول: كم رجلٍ أتاني، ولا تقول أتاني كم رجل، ولو قال: أتاكَ ثلاثون اليوم درهماً كان قبيحاً في الكلام، لأنه لا يقوى قوةَ الفاعل وليس مثل كم لما ذكرت لك" (18).

ومن ذلك أيضاً قوله: "لو قلت كأنت زيداً الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى لم يجز، وكان قبيحاً" (19)، فقد قبح الاستعمال في المؤدى المفترض من الأمثلة لانها مخالفة لتصورات النظام النحوي القار في التاسيس الاستعمالي، فكم لها من الموقع ما يؤتى بها صدارة في الكلام ولا يجوز غير ذلك.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

وفي المثال الثاني قبح ذلك لان كان لايفصل بينها وبين معمولها بفاصل، وهو معلوم أن ذلك غير واقع، لكنه يفترض لبناء حكم نوعي فيه: "فالمتكلم عندما ينتج ملفوظاً كاذباً فإنه يتلفظ بجملة لها على العموم قوة إنجازية اثباتية ومضمون قضوي يعتقد المتكلم خطـــأه وهو عندما يعتقده خطأ فانه قادر على تأويله دلالياً" (20).

ومما يقبح قوله افتراضاً قول الفراء: "وإذا قدّمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت: ما سامعٌ هذا وما قائم أخوك، وذلك أن الباء لم تستعمل ها هنا ولم تدخل؛ ألا ترى أنه قبيح أن تقول: ما بقائم أخوك؛ لأنها إنما تقع فى المنفىِّ إذا سَبَق الاسم، فلمَّا لم يمكن فى (ما) ضمير الاسم قبح دخول الباء" (21).

فتعبيره (أن تقول) تمثيل لافتراض بني عليه الحكم بالقبح، وإلى هذا النمط من الحكم ذهب ابن السراج والرضي وابن هشام، قال ابن السراج: "ويجوز أن تحـــذف الهـــاء وأنـــت تريدها فتقول: إنَّ زيداً منطلق تريد: إنه وإن حذفت الهاء فقبيح أن يلـــي إن فعـــل يقـــبح أن تقول: إن قام زيد وإن يقوم عمرو تريد: إنه (22)، واستقبح الرضي ذكر الفعل مع المصدر المنصوب: "لا يقال: كتب كتاب الله، ووعد وعد الله، واضربوا ضـــرب الرقـــاب، وأســـبح سبحان الله، وأحمد حمداً لك، وغفر الله غفراً لك، وذلك لما ذكرنـــا مـــن أن حـــق الفاعـــل والمفعول أن يتصلا بالفعل معمولين له، فلما حذف الفعل لأحد الـــدواعي المـــذكورة، وبـــين المصدر المبهم، إما بالاضافة، أو بحرف الجر، فلو ظهر الفعل، رجع الفاعل، أو المفعـــول إلى مكانه ومركزه بعد الفعل متصلاً بالفعل ومعمولاً له" (23).

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

ويحكم ابن هشام بالقبح على مارآه ابن الحاجب من الحكم في تقدير المبتدأ المحذوف بعد اللام ومافيه من ضعف، أو اضمار لامبرر له: "وفي (لأقسم): هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، ولم يقدرها لام القسم؛ لأنها عنده ملازمة للنون.

وكذا زعم في ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ أن المبتدأ مقدر، أي ولأنت سوف يعطيكَ ربُّكَ.

وقال ابن الحاجب: اللام في ذلك لام التوكيد، وأما قول بعضهم إنها لام الابتداء وإن المبتدأ مقدر بعدها ففاسد من جهات:-

1. **أحداها:** أن اللام مع الابتداء كقد مع الفعل وإنّ مع الاسم، فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم.
2. **والثانية:** أنه إذا قدر المبتدأ في نحو لسوف يقوم زيد يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد، ولا يخفى ما فيه من الضعف.
3. **والثالثة:** أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام، وفي الوجهين الأخيرين نظر؛ لأن تكرار الظاهر إنما يقبحُ إذا صرح بهما (24).

ومن ثم فإن تلك الأحكام التقويمية ماهي إلا سياقات تتوخى التواصل في منحى بعيد عن اللبس والإبهام، قريب من الفائدة، والإفهام في حدث التخاطب، فإنه: "لا تحصل الفائدة لدى السامع في أصور نحاتناً وعلماءنا القدامى إلا باستيفاء بعض الشروط التي يكون بها الكلام

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

كلاماً أي خطاباً متكاملاً يحمل رسالة إبلاغية واضحة يريد المتكلم إيصالها إلى المخاطب" (25).

ثانياً: المؤدى السماعي: يعد السماع أصلاً محورياً من الأصول التي قام عليها النحو العربي، وركناً أساسياً اعتمد عليه في تشكيل الثقافة اللغوية من خلال معرفة ما قالته العرب وتلفظت به في مختلف قواعد العربية، فهو: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه (ص) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة كلام المولدين نظماً، أو نثراً عن مسلم، أو كافر" (26).

ولأهميته يقول ابن جني فمن اللغة: "ما لا يؤخذ إلا بالسماع ولا يلتفت فيه إلى القياس وهو الباب الأكثر (27)، قد أولاه النحويون عناية فائقة في أحكامهم النحوية باختلاف الموجهات المؤسسة والنظر النحوي إلى الكلام، بين البصريين والكوفيين فقد: " بديء العمل به في النحو واللغة قبل القياس إذ كيف يستطاع القياس على مالم يسمع" (28).

لذلك كان معياراً في إبرام الحكم التقويمي على بعض الأمثلة في القواعد النحوية، من ذلك: قال سيبويه: " فإن قلت: رويدكم وعبد الله، فهو أيضاً رفع وفيه قبح، لأنك لو قلت: اذهب وعبد الله كان فيه قبح، فإذا قلت: اذهب أنت وعبدالله، حسن، ومثل ذلك في القرآن: ﴿ اذْهَبْ أنت وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾ (المائدة، آية:24).

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

و﴿ اسْكُنْ أنت وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾(البقرة، آية:35) (29) فالمناط الاستدلالي في الحكم التقويمي هو عدم السماع للملفوظ "رويدكم وعبدالله" لذلك وسم بالقبح، ومثل ذلك: "باب منه استكرهه النحويون، وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب وذلك قولك: ويح له وتب، وتباً لك وويحاً.

فجعلوا التب بمنزلة الويح، وجعلوا ويح بمنزلة التب، فوضعوا كل واحد منهما على غير الموضع الذي وضعته العرب، ولا بد لويح مع قبحها من أن تحمل على تب، لأنها إذا ابتدأت لم يجز حتى يبنى عليها كلام، وإذا حملتها على النصب كنت تبنيها على شيء مع قبحها" (30) ويرى الفراء: "وربمَا قالت العرب: إنَّ أخَاكَ إن الدَّين عليه لكثير، فيَجْعَلُون (إنَّ) فى خبره إذا كانَ إنما يُرفع باسم مضاف إلى ذِكْرِه؛ كَقَولِ الشّاعر:

إنَّ الخليفة إن الله سَرْبَله * سِرْبال مُلْك به ترجَى الخواتيم.

ومن قال هذا لم يقل: إنك إنك قائم، ولا يقول: إنّ أباكَ إنه قائم لأن الاسْمين قد اختلفَا فحسن رفض الأول، وجعَل الثاني كأنه هو المبتدأ فحسُن للاختلاف قبُح للاتِّفاق" (31)، فقد اغفلت مراعاة الاستعمال وحسن الإفادة عند التكرار في نمط لم يسمع به لذلك استقبح، يقول صحراوي: " فمراعاة الغرض من الكلام قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحويّة للكلمة وبيان أثرها في التحليل النحويّ للجملة (32).

ويأتي المؤدى الاستعمالي دالا على عدم قبول المشابه لاسلوب الأمر والنهي من الدعاء لكراهة اتصاله بالضمير وان كان مسموعا كقول المازني: "وأما قول العرب:

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

(ويحَهُ رجلاً) فإنَّما جاءت الهاءُ بعد مذكورٍ وقد يجوز الأخبار عنها كما يجوز الأخبار عن المضمر المذكور فتقول: (الذي ويحهُ رجلاً هو) وفيه قبحٌ لأنَّ (ويح) بمعنى الدعاءِ مثل الأمر والنهي والذي لا يوصل بالأمر والنهي لأنَّهما لا يوضحانه "(33).

ثالثاً: المؤدى القياسي: تحدث الدارسون كثيراً عن هذا الأصل مفهوماً وأهمية وأنواعاً وقواعد، لأنه المنطلق في تشكيل قواعد النحو عند البصريين، فهو: "حمل فرع على اصل بعلة جامعة" (34)، والنحاة: "رأوا النحو العربي قياساً والقياس نحواً حتى لقد عرفوا النحو بأنه القياس على كلام العرب"(35)، وقال قائلهم:

إِنّمـا النّحْـوُ قِياسٌ يُـتّـبَـعْ **وبِه فـي كُلِّ عِلمٍ يُنـتَـفَـعْ.

وفي سياق هذا المؤدى يعمل التفكير النحوي على الرفض لبعض القواعد القياسية ويسمها بالقبح، أو غيرها من الأحكام، لمحددات تقع في سياق الوهم من الاستعمال المغلوط، أو مايعبر عنه (وضع الشيء في غير موضعه) أو الاخلال في النظام القواعدي المقنن في قالب من الترتيب والموقعية ثابتين، ولايتفق الباحث مع ماذ هب اليه الشهري في نقده للاتجاه الشكلي في النحو العربي وأن هذه الأحكام فيها من التعسف والتزيد اذ تتجسد:"سمة الصّرامة المنطقيّة.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

وذلك في اعتماده على التقدير وتصنيف التراكيب إلى الواجب والجائز وغير الجائز وما إلى ذلك، ويوصف ما يخرج عن القواعد المتعارف عليها بأنه شاذٌ لا يقاس عليه، أو بتأويله تأويلًا قد يصل إلى درجة التعسّف والتزيّد في النصّ، أو تسويغه على أنّه من باب الضرورة الشعريّة. بيد أنّ هذا الحكم لا ينسحب على عمل النّحاة كلّهم" (36).

لأن هذا الرفض أحياناً يأتي لمعارضته نمط التواصل الإبلاغي وحدوث اللبس في الخطاب، فيوسم بالحكم التقويمي لا لذاته، بل لانعكاساته على عملية تبادل الفهم التخاطبية من ذلك قول الفراء: "ألا ترى أنك لا تقول: رجل قام، إنما الكلام أن تقول: قام رجل، وقَبُح تقديم النكرة قبل خبرهَا أنّها توصل، ثم يخبر عَنْها بخبر سوى الصلة، فيقال: رجل يقومُ أعجبُ إليّ من رَجلٍ لا يقوم: فقبح إذ كنت كالمنتظر للخبر بعد الصلة" (37).

لأنَّ الأصل في الكلام القصدُ، ويشارك في هذا القصد كلّ من المتكلّم والمخاطب؛ لأنّ تحقيق التفاعل المطلوب في أيّ تواصل يشترط أن يشارك المخاطبُ المتكلّمَ في هذه القصديّة وهو على حال المستمع؛ أي: أن يتحقق ما يسمى بالتفاعل الخطابيّ الذي يعد الأصل في الكلام (38).

وتلك الإشارة هي التي تجعل الخبر مستقبحاً حين يبتدأ بالنكرة فيجهل السامع الحقيقة ولا يعرف القصد من الأخبار، وان كان: "القياس يمثل صورة الحجة النحويَّة المتصوّرة في صناعة النحو" (39).

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN: (2786-0361) PRINT ISSN: (2786-0353)

ويرد هذا الحكم في متوالية المشابهه عند القياس دون ان تكون هناك أصـــول لـــذلك يقول ابن السراج: "كما تقول: (زيد ضاربهُ أنت) تريدُ: (ضارب أنت إيَّاهُ) إذا أقمنا (ضاربٌ) مقام الفعل حذفنا معه كما تحذف مع الفعل ضرورة ولا يحسن عندي فلا غير ضرورة؛ لأنه ليس بفعل، وإنما هو مشبه بالفعل وما شبه بالشيء فلا يصرف تصريفه ولا يقوى قوته وإنما هذا شيءٌ قاسوهُ ولا أعرف له أصلاً في كلام العرب" (40) وفي تصـــورهم لقاعـــدة (مـــا أعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظاً ومعنى) يلجأون إلى استعمال لايضطره الوضع اللغوي، سوى أنه تمثيل لخاصية من الاجتهاد والقدرة في استثمار معطيـــات اللغـــة، مثـــال ذلـــك: "وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا، قال:

يا ما أميْلِح غزلاناً شدنَّ لنا.

ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح، ذكره الجوهري، ولكن النحويين مع هذا قاســـوه" (41).

رابعاً: المؤدى التفاضلي: ذكرنا ان التفاعل الخطابي مؤداه التأثير في الســـامع، والأحكـــام النحوية بما لها من علاقة بمقتضيات التخاطب تقوم على تلك الأداة من الإقناع والتأثير، لذلك تنوعت الأحكام وفق مرجحات مختلفة، والقبح كمعيار تداولي له علاقة بالتخاطب ومكوناته، يتفاضل فيه الترجيح عند النحاة في عرض المسالة ليتبين الأجدر والأنسب اســـتعمالا تـــارة وخضوعا للقاعدة تارة آخرى.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

مثال ذلك: "أنك لو قلت: اقعد، وأخوك كان قبيحاً، حتى تقول: أنت، لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر، فإذا قلت: ما صنعت أنت، ولو تركت هي، فأنت بالخيار إن شئت حملت الآخر على ما حملت عليه الأول، وإن شئت حملته على المعنى الأول (42) فتحقق الغاية من الحمل على الاختيار الأرجع أبلغ في المناسبة القواعدية وأكثر مراعاة لسياق الاستعمال المناسب للمخاطب، فقعد أنت وأخوك أكثر قبولاً من اقعد وأخوك في سياق التفاضل والترجيح للمبررات التي قننها النحويون.

ويبلغ التاثير الفعلي في سياق تلك المفاضلة حين يتناوب حكمان في المسالة أحدهما أرجع استعمالاً تداولياً وتحصيلاً لشروط العملية التخاطبية، يقول الفراء: "وإذا قدّمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت: ما سامعٌ هذا، وما قائم أخوك، وذلك أن الباء لم تستعمل ها هنا ولم تدخل؛ ألا ترى أنه قبيح أن تقول: ما بقائم أخوك؛ لأنها إنما تقع في المنفيِّ إذا سَبَق الاسم، فلمَّا لم يمكن في (ما) ضمير الاسم قبح دخول الباء.

وحسُن ذلك في (ليس): أن تقول: ليس بقائم أخوك؛ لأنَّ (ليس) فعل يقبل المضمر، كقولك: لست ولسنا؛ ولم يمكن ذلك في (ما) (43) فالقصدية الأدائية المؤثرة مقامياً في السامع هي استعمال ليس أن اقترن خبرها بالباء مقارنة باستعمال (ما) لعدم احتمالها الضمير تقديراً، فما ينطقه المتكلم قد يكون: "مطابقا مطابقة تامة وحرفية لما يريد أن يقول ويتمثل في معاني الكلمات التي تتكون منها الجملة وقواعد التاليف التي تنتظم بها الكلمات في الجملة" (44).

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

المبحث الثاني: محددات الحكم النحوي بالقبح.

أولا: البعد والقرب: ارتبطت موجهات الأحكام عند النحاة بمحددات مختلفة لها علاقة بطبيعة توصيف الظاهرة، أو الموضوع، فمنها ما يشير إلى المقاييس المعتمدة في عرف التأسيس النحوي من أحكام تدل على الشذوذ، أو الندرة، أو الضعف، أو الكراهة، ومنها ماهو مايدل على ارتباط بالمتكلم (كالتنافر، وعدم الاستساغة والمخالفة واللبس، وغير ذلك)، ولعل محدد (القرب والبعد) أحد المعايير التداولية التي وجدت في المقولات النحوية كمؤشر يراد منه اطلاق الحكم على القضية المتناولة ومن ثم توصيفها بالقبح، أو غيره.

ولعل الوصف بالقرب والبعد استعمل لبيان دلالات الكلام كالحرف الدال المبين هنا: "نحو قولك: زيد كالأسد، وهند كالقمر، قال الأخفش: قد تكون الكاف دالة على القرب والبعد، كما تقول للشيء القريب منك: ذا، وللشيء البعيد منك: ذاك" (45) وفي النظر الى المشار إليه: " أن المشار إليه له رتبتان: القرب، والبعد" (46).

وفي بيان معنى (دون) إذا كانت ظرفاً: "وكونها ظرفاً كقولك جلست دونك فهي تقتضي التقصير عن الغاية، أما في المنزلة، أو في القرب والبعد" (47) أما كونها محدداً للحكم وتوصيفها بالقبح تداولياً لارتباطه بالمتكلم، فإننا نلحظ ذلك في قول سيبويه: "فقولك: أعطانيه وأعطانيك، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه.

فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه، فقال: أعطاكَني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه، فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح لا تكلّمُ به العرب، ولكن النحويين قاسوه، وإنما قبُح عند العرب كراهيةَ

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول أعطاك إيّاي، وأعطاه إياي، فهذا كلام العرب" (48).

فاستثمار الترتيب في استعمال الضمائر قرباً وبعداً لا يمثل مقولة تقع داخل اللغة، بل إن ذلك إنجاز لعملية استمرار التخاطب دون لبس، فلا يمكن حدوث الفهم إن تقدم الأبعد على الأقرب، "فالفروق بين المتكلم والمخاطب والغائب تأتيها من الفروق بين خصائصها المعنوية المتاسسة على دور كل واحد منها في عملية التخاطب ويختلف الأمر بحسب كون الكلام خطاباً بسيطاً، أو حواراً قائماً على التخاطب مقاولة" (49).

فالمتحصل من ذلك القبح الاستعمالي اختلال لمراتب الخطاب- أيضاً- ومساواة للمقامات في التحاور،" فالقالب الاجتماعي ينعكس على تشكيل الخطاب باختيار الإستراتيجية الملائمة التي تعبر عن قصد المرسل"(50) وبلا شك إن طبيعة النظام اللغوي في هذا الترتيب هي صورة للواقع الذي تشكلت به اللغة ونضجت، ارتباطاً بالمنزلة والتفكير والتواصل، وغيرها من المحددات.

وفي نص آخر يلحظ هذا الملمح التداولي في قول ابن السراج: "فإن ذكرتَ الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين فحق هذا الباب إذا جئت بالمتصل أن تبتدأ بالأقرب قبل الأبعد وأعني بالأقرب المتكلم قبل المخاطب والمخاطب قبل الغائب وتعرف القوي من غيره فإن الفعلين إذا اجتمعا إلى القوي فتقول: قمت وأنت ثم تقول: قمنا وقام، وأنت ثم تقول: قمتما فتغلب المخاطب على الغائب" (51)، فالعلاقة في ذلك الترتيب مفتوحة على استعمال الطريقة

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

في التواصل، فحدوث الأثر في المخاطب مبني على ذلك المسلك من السلم الخطابي (المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب)، بوصفه نظاماً فاعلاً مؤثراً ومناسباً لنوع الخطاب المقصود في التواصل.

ولعل ذلك من لوازم الخطاب المسلم بها يقول ابن يعيش: " لا يبدأ المتكلّم بالمخاطب قبل نفسه، أو بالغائب قبل المخاطب، فإنّ هذا الترتيب بانٍ للقبح في الخطاب وللبس عند المخاطب" (52).

ويستقبح ابن عقيل تقديم غير الأخص والمراد به الأبعد، مؤيداً في ذلك ما قاله شيخ النحاة سيبويه لبواعث تكمن في حدوث حالة من الإخفاق في التواصل المؤدي إلى الإبهام عند السامع، يقول: "ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب، فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر، فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما، فتقول: الدرهم أعطيتكه وأعطيتنيه، بتقديم الكاف والياء على الهاء، لأنها أخص من الهاء، لأن الكاف للمخاطب، والياء للمتكلم، والهاء للغائب، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال، فلا تقول: أعطيتهوك، ولا أعطيتهوني "(53).

ولعل صعوبة النطق والغموض في إيصال المعنى إلى المخاطب يفهمان من نفور ذلك الاستعمال ووسمه بالقبح، يقول أحد الباحثين إن هذا الاستعمال: "يؤدي إلى لبس في عمليّة التواصل، أو إثارة الغموض في عمليَّة التخاطب؛ ويرجع هذا إلى أنَّ المفاصل الصوتيَّة عاملٌ رئيس في الكشف عن المتعيّن من المعاني وإنَّ استحضارها في الأحداث

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

الكلاميَّة الحيَّة يدرأ عن المخاطب الولوج في مزالق اللبس الوارد من المنحى الصوتيّ" (54).

ويرى الرضي عدم جواز استعمال لام الاستغاثة مع المنادى القريب، يقول: "ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة، فلو قلت: يا لزيد قد كان كذا وكذا وأنت تحدثه لم يجز" (55) فاستقباحه متأت من أن لام الاستغاثة تستعمل مع الأبعد دون الأقرب تعجباً واستغاثة فلا يمكن أن تأتي مع من تتحدث معه عن قرب وتستغيث: "هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى إذا استغيث به نحو يا الله، أو تعجب منه، نحو: يا للماء ويا للدواهي، وهى لام التخصيص أدخلت علامة للاستغاثة والتعجب.

وإنما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما، إذ المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله بالاستحضار لغرابته، ... وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد، نحو: يا لزيد لأقتلنك" (56)، فالمعطى التواصلي لابد أن يكون مبنياً على مراعاة المقام والقدرة على التأثير يقول أحد الباحثين، إذ: " يستحب في الاتصال حسن المناسبة وملاءمة المقام والخلوّ من التشويش والإعاقة في الاستماع وتوظيف أدوات التأثير والإقناع الصوتيّة واللفظيَّة الحرفيَّة" (57)، له تأثيره في المخاطب.

ثانياً: الإبهام واللبس: يأتي هذان الحكمان معيارين تقويميين يحكم على القواعد النحوية من خلالهما بالقبح، أو غيره، دون أن يكون ذلك الحكم حبيساً لتقويم قاعدة، أو تخطئتها بعيداً عن

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

مقتضيات التخاطب، فالإبهام دون شك يثير غموضا عند المخاطب في فهم المعنى، لذلك أوكلت الدراسات التداولية اهتماماً بهذا المسلك، يقول محمد محمد يونس: " ليس هناك عملية تخاطب يتم إنجازها دون أن تمر بمرحلتي التركيب والتفكيك.

وأن المخاطب هو صاحب الدور المكمِّل لعمليّة التخاطب، بل إنَّ دوره ربما لا يقتصر على عمليات التأويل بل يتجاوز ذلك إلى صبغ الخطاب بصبغة خاصَّة قد تؤدي إلى تشكله من جديد وفقًا لأحوال المخاطب الذاتيّة) (58).

والمخاطب هو: " ما يسهم في حركية الخطاب بل يسهم في قدرة المرسل التنويعية ويمنحه أفقاً لممارسة إستراتيجية خطابه" (59)، تلك الممارسة نجدها حاضرة عند النحاة في الحكم التقويمي حين تنفتح مساحة الشاهد، أو الموضوع النحوي على مقتضيات التخاطب من المرسل والمرسل إليه، يقول سيبويه: " في باب ما لا يجوز أن يُندب وذلك قولك: وارَجُلاه ويا رُجلاه، وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال.

وقال الخليل رحمه الله: إنما قبح لأنك أبهمت، ألا ترى أنك لو قلت واهذاه، كان قبيحاً، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجّع بأعرف الأسماء، وأن تخصّ ولا تُبهم؛ لأن الندبة على البيان، ولو جاز هذا لجاز يا رجلاً ظريفاً، فكنت نادباً نكرة.

وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحَش عندهم أن يختلطوا وأن يتفجّعوا على غير معروف. فكذلك تفاحش عندهم في المبهَم لإبهامه؛ لأنك إذا ندبت تُخبر أنك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيمٌ من الأمر، فلا ينبغي لك أن تُبهم" (60)، فخلو التعيين في الندبة إبهام كون

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

المخاطب غير محدد في الإبلاغ، والندبة لا تكون إلا مخصوصة ومعلومة عند السامع:" فلا يمكن لنا أن نتبين كنه الكلام إلا أن نتعرف على المتلقي فننظر هل الكلام مناسب له، وهل يمكن للمتلقي أن يفهم ظاهر الكلام وباطنه، وهل يمكن له أن يدرك حقيقة ما أقول" (61).

فالمندوب شبيه بالمنادى (المدعو في اصطلاح سيبويه) ويختلف عنه في أنه (متفجع عليه) إذ فيه معنى زائد على النداء وهو انه مندوب أو مستغاث به وهذا المعنى الزائد الذي يميز أسلوب الاستغاثة يجعله بمصطلحات سيرل من البوحيات (62)، والبوحيات من الأفعال التي تحدث عنها سيرل في نظرية الفعل الكلامي، وهي التي: "يعبر فيها المتكلم عن حالته النفسية تجاه أشياء محددة، أو شخص ما، أو شيء بعينه، أو موضوع، أو فكرة وليس من اللازم أن تقتصر التعبيريات على ماهو خاص بالمتكلم من الأحداث، بل يمكن أن تتعداها إلى مايحدث للمشاركين في الفعل وتنعكس إثاره النفسية والشعورية على المتكلم"(63).

وفي نص آخر يتضح أن ملابسات الاستعمال لاتنفك عن توظيف القواعد عند سيبويه، حين يكون هناك إبهام يقود إلى استهجانه والحكم بالقبح عليه، فالاختصاص من أغراضه البيان والايضاح فلا يمكن أن يكون مبهما، وتلك دلالة ترتبط بالتفاعل التواصلي المحكوم بالقصد في عملية التخاطب، كما في قوله: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تُبهم في هذا الباب فتقول: إني هذا أفعلُ كذا وكذا، ولكن تقول: إني زيداً أفعلُ.

ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً؛ لأن الأسماء إنما تُذكرها توكيداً وتوضيحاً هنا للمضمَر وتذكيراً وإذا أبهمتَ فقد جئت بما هو أشكلُ من المضمَر، ولو جاز هذا لجازت

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

النكرةُ فقلتَ إنا قوماً، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهَم، ولكن هذا موضعُ بيان كما كأنت الندبةُ موضعَ بيان، فقبُح إذ ذكروا الأمر توكيداً لما يعظّمون أمرَه أن يذكروا مبهماً، وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان، ومعشَر مُضافةً، وأهل البيت، وآل فلان، ولا يجوز أن تقول إنهم فعلوا أيتها العصابةُ، إنما يجوز هذا للمتكلم والمكلَّم المنادى، كما أن هذا لا يجوز إلا لحاضر" (64).

يقول الدكتور نهاد الموسى: " اللغة عند سيبويه لم تكن تنفك عن ملابسات استعمالها ومقاييس اللغة عنده تستمد من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي كما تستمد من معطيات السياق الاجتماعي التي تكشف عن الاستعمال اللغوي" (65)، وفي نص آخر يستقبح الإبهام لأنه يحدث تشويشاً عند السامع في معرفة القصد: "قوله (وما توفيقي إلا بالله) استقبح أهل اللسان نسبة الفعل إلى الفاعل بالباء لأنه يوهم الآلة فلا يحسن ضربي بزيد إذا كان زيد ضارباً والحسن ضربي من زيد.

وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وما توفيقي إلا من الله" (66)، فمرد ذلك الحكم هو الوظيفة النحوية لحرفي الجر (الباء ومن) وعلاقتهما بقصد المتكلم في النص هو مرد الرفض والقبول.

يقول جون لاينز: أنّ الدلالة والفهم متعالقان وأنّ كلا هما مستلزم مفهوم المقصدية: دلالة الملفوظ تستلزم بالضرورة مقصداً تواصلياً من جهة المتكلّم، وفهم الملفوظ يستلزم بالضرورة معرفة المتلقّ بمقصد المتكلّم التواصلي.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

وممّكن أن نجرّد المقاصد التواصليةٌ، أو مقاصد القوة اللاقولية من خلال مناقشة معنى الجمل والعبارات" (67)، ويرى السيوطي أنه: " يجب مراعاة المعنى أن حصل بمراعاة اللفظ لبس أو قبح نحو من هي حمراء امتك ومن هي محسنة أمك إذ لو قيل من هو أحمر امتك ومن هو محسن أمك لكان في غاية القبح" (68)، فعلة القبح هو أن هذا الاستعمال يحدث لبسا في التواصل، فما درج استعماله منافياً لتأنيث افعل (أحمر) فلا يمكن القول من أحمر امتك ويجوز من محسن امك لجواز تأنيث (محسن)، وهذا منوط بالتأويل القائم على تحقيق وظيفة فاعلة بين المتكلم والمخاطب دون لبس في القول.

ثالثاً: المخالفة والمغايرة: للمخالفة معنى يكمن في: " المضادة وعدم الموافقة" (69)، للدلالة على الاستثناء في الحكم، أو الرد على مسالة معينة بالرفض، وياتي هذا المحدد توصيفا للحكم بالقبح حين تكون هناك مخالفة للمنطوق النحوي أصلاً واستعمالاً، أي بما تعلق بالقواعد، أو من تحدث بها، وهو الجانب المعني تداولياً في إيراد تلك العلة، يقول سيبويه: "وأما الألف واللام فلا يكونان حالاً البتة، لو قلت: مررت بزيدٍ القائمَ، كان قبيحاً إذا أردت قائماً (70).

فالمخالفة المؤشر لها عند سيبويه أن الحال لا تكون معرفة، بل نكرة مطلقاً، لذلك استقبح أن تقول القائم وتريد به قائماً، فالمعنى مختلف بين التعبيرين، ولكل دلالاته

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

واستعمالاته: "فإن قيل ما حد النكرة والمعرفة قيل: حد النكرة مالم يخص الواحد من جنسه نحو" رجل، وفرس، ودار" وما أشبه ذلك وحد المعرفة ما خص الواحد من جنسه" (71).

ومن ثم فإن هذا التصنيف تعريفاً، أو تنكيراً لا يرتبط بأبنية اللغة وخصائصها فحسب، بل بالمحددات التي ينطلق منها المتكلم في إيراد قصده للسامع معروفاً، أو مبهماً ذكراً، أو مؤنثاً وهكذا.

يقول محمد الشاوش: " ضرورة استعمال الأسماء لتناول الموجودات أفضت إلى الخلط بين تصنيف الموجودات من حيث هي موجودات وتصنيف الأسماء باعتبار ما يطرأ فيها من معنى التنكير والتعريف عند استعمالها في الخطاب نتيجة كون المسمى منكوراً، أو معروفاً في ذهن المخاطب" (72).

لذلك فإن المحدد في الاستقباح كان منوطاً بمقتضيات التخاطب من حيث معرفة المخاطب تعييناً دون أن تكون المسالة قواعدية بحتة، وهو ما ذهب إليه ابن السراج في إيراد هذا المعنى المتعلق بالتخاطب: "ولا تكون الحال إلا نكرة لأنها زيادة في الخبر والفائدة، وإنما تفيد السائل والمحدث غير ما يعرف ... ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد القائم، فأنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم "(73).

وفي صورة آخرى من محددات المخالفة الموسومة بالقبح هو تذكير المؤنث، وان حملوه على المعنى، وهو منحى يقول عنه ابن جني: " اعلم أن هذا الشرح غور من العربية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

بعيد ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ، أو فرعاً، وغير ذلك" (74).

فقد استقبحه الفراء وإن كان جائزاً لأنه مخالف للأصل النحوي: "فإن قال قائل: أرأيت الفعل إذا جاء بعد المصادِر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها؟ قلت: ذلك قبيح وهو جائز.

وإنما قبح لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكنّى من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا مذكَّرا قبله مؤنث، والذين استجازوا ذلك قالوا: يُذْهب به إلى المعنى، وهو في التقديم والتأخير سواء؛ قال الشاعر:

فإن تعهدِى لامرِئ لِمَّةَ * فإن الحوادِث أَزْرَى بِها.

ولم يقل: أزرين بها ولا أزْرت بها. والحوادث جَمْع ولكنه ذهب بها إلى معنى الحَدَثانِ" (75).

ولعل استقباح الفراء نابع من الإحالة في (المكنى) أي الضمير الموجود في الفعل وهو مذكر مسبوق بمؤنث، والقواعد لا تتيح ذلك إلا عند التاويل، أو مايسمى بالحمل على المعنى، فالإحالة إن كأنت نصية تسهم بخلق تماسك النص واتساقه وقد تكون مقامية تشير إلى: " عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي" (76).

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

ومن ثم فإن الملفوظ تذكيراً، أو تانيثاً محكوم بانجز فعلي يمنحه المتكلم لسامعه في نطقــه: " فالتلفظات اللغوية هي موجهة أساساً لانشاء بعض الأغراض الكلامية، وهي بــذلك تحتــوي على قوة تكلمية معينة تجعل مسالة إنجاز هذه الأغراض أمراً ممكناً" (77).

وإذا كنا: "لانفهم القصدية إلا في حدود الوعي" (78)، فان المتكلم (مستعمل اللغــة) هو من يحيطنا بالقصد ومقامات إنتاج الخطاب، فالحال ليس مرتبطاً بصياغة تركيبيــة، بــل بوظيفة ترتبط بمقام إنتاج الخطاب لذلك فإن حذفه دون التصريح، أو الإشــارة اليــه يمثــل مخالفة محكومة بالقبح، يرى ابن الوراق أن من القبح أن يخلو الفعل من لفظ الفاعل، لأن في ذلك مخالفة للإصل، يقول: إن قال قائل: لم وجب إذا حذف الفاعــل أن يقــام مقامــه اســم مرفوع؟

فالجواب على ذلك أن الفعل لا يخلو من فاعل، فلما حــذف فاعلــه علــى الحقيقــة استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل، فلهذا وجب أن يقيم مقام اسم الفاعل اسماً مرفوعاً ألا تــرى أنهم قالوا مات زيد، وسقط الحائط، فرفعوا هذه الأسماء، وإن لم تكن فاعلــة فــي الحقيقــة" (79).

لأن عمل الفاعل مرتبط بقصد، وهو ما قر عند الدارسين القدماء يقول عبد القاهر: " وكما أنك إذا قلت: ضرب زيد، فأسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك من ذلــك أن تثبــت الضرب فعلاً له، لا أن تفيد وجود الضرب في نفسه، وعلى الإطلاق.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت: ضرب زيد عمراً، كان غرضك أن تفيد التبـــاس الضر الواقع من الأول بالثاني، ووقوعه عليه" (80).

لذلك فإن عدم معرفته، أو الجهل به يمثل غياباً للغاية للتواصلية التي يتوخاها المتكلم من خطابه.

الهوامش.

1. العين: 175/1.
2. المحيط في اللغة: 170/1.
3. المحكم والمحيط الأعظم: 418/1.
4. مفردات الفاظ القرآن: 212/2.
5. كشاف اصطلاحات الظنون: التهانوي: 524./1
6. التعريفات: 56.
7. الكتاب: 25/1، 26.
8. الأسس الابستمولوجية والتداولية: 281.
9. النحو والدلالة:محمد حماسة عبد اللطيف:71.
10. شرح كتاب سبيويه: 186/1.
11. أقسام الأخبار: 101.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

12. الشاهد وأصول النحو: 283.
13. الشاهد وأصول النحو: 283، 292.
14. الاستعمال اللغوي القبيح دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه: 116
15. الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه: 236، مطبعة الزهراء بغداد، 1960.
16. في بلاغة الخطاب الإقناعي: 65.
17. المزهر: 171/1.
18. الكتاب: 123/1.
19. الكتاب: 14/1.
20. الأسس الابستمولوجية والتداولية: 286.
21. معاني القرآن: 193/2.
22. الأصول في النحو: 232/1.
23. شرح الرضي على الكافية: 291/1.
24. مغني اللبيب: 86/1.
25. التداولية عند العلماء العرب: 186.
26. الاقتراح في أصول النحو: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، د.ط: 74،75.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN: (2786-0361) PRINT ISSN: (2786-0353)

27. المنصف: 3/1.
28. الشواهد والاستشهاد في النحو: 169.
29. الكتاب: 50/1.
30. الكتاب: 67/1.
31. معاني القرآن: 173/3.
32. التداولية عند العرب: 200، 201.
33. الأصول في النحو: 299/2.
34. لمع الأدلة: 91.
35. الأصول دراسة ابستمولوجية: 11.
36. إستراتيجيات الخطاب: 5.
37. معاني القرآن: 201/3.
38. اللسان والميزان: 215، 216.
39. ينظر: الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب الدكتور تمـــام حسَّان: 201.
40. الأصول في النحو: 352/2.
41. مغني اللبيب: 259/1.
42. الكتاب: 60/1.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

43. معاني القرآن: 193/2.
44. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 83 ، 84.
45. فقه اللغة: الثعالبي: 81.
46. شرح ابن عقيل: 1/ 133.
47. حروف المعاني: 67.
48. الكتاب : 164/1.
49. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: 1077.
50. إستراتيجيات الخطاب: 88.
51. الأصول في النحو :120/2.
52. شرح المفصل: 324/2.
53. شرح ابن عقيل: 106/1.
54. ينظر: ظاهرة اللبس في العربيَّة جدل التواصل والتفاضل: مهدي أسعد عرار: 89.
55. شرح الرضي: 337/1.
56. شرح الرضي: 336/1.
57. تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة: 29.
58. المعنى وظلال المعنى:155.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

59. إستراتيجيات الخطاب: 48.
60. الكتاب: 138/1.
61. عناصر تحقيق الدلالة في العربية، دراسة لسانية: 174.
62. التداولية عند العلماء العرب: 214،215.
63. في البراجماتية الأفعال الانجازية في العربية المعاصرة : 212.
64. الكتاب: 140/1.
65. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: 88، نهاد الموسى، بيروت 1980).
66. حاشية الصبان على شرح الأشموني: 14/1.
67. ينظر: جون لا ينْز، الصيغة والقوّة اللاقولية: 164.
68. همع الهوامع:300/1.
69. معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 77.
70. الكتاب:102/1.
71. أسرار العربية: 175.
72. أصول تحليل الخطاب: 999.
73. الأصول في النحو: 214/1.
74. الخصائص: 411/2.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

75. معاني القرآن: 115/1.
76. نسيج النص: 119.
77. التداوليأت علم استعمال اللغة / بحث المقاربة التداولية للإحالة: 462.
78. العقل مدخل موجز، جون سيرل: 134.
79. علل النحو: 216.
80. دلائل الإعجاز: 118.

مصادر البحث.

1. أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(ت577هـ) تحقيق: محمد بهجة البيطار، عاصم بهجة البيطار، دار البشائر للطباعة والنشر، دمشق ط2، 2004.
2. الاستعمال اللغوي القبيح دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه: جزاء محمد حسن المصاروة، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 25، 2015.
3. أسرار العربيّة.
4. الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2006.
5. أصول تحليل الخطاب في النظّرية النحوية العربية تأسيس "نحو النص": محمّد الشاوش، ط1، جامعة منوبة والمؤسسة العربيّة للتوزيع، تونس، 2001م.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

6. الأصول في النحو، أبو بكر محمَّد بن سهل بن السَّراج (ت316هـ)، تحقيق: الدكتور. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ - 1996م.
7. الاقتراح في أصول النحو: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، د.ط.
8. أقسام الأخبار: (101) أو علي الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري، منشور في مجلة المورد، المجلد السابع، العدد الثالث، 1978.
9. تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة: محمود عكاشة، ط1، القاهرة 2014.
10. التعريفات الشريف الجرجانيّ (ت816هـ) مكتبة لبنان، بيروت، 1985م.
11. تلوين الخطاب فصول مختارة من اللسانيات والعلوم الدلالية والمعرفية والتداولية والحجاج: د. صابر الحباشة، ط1، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 1428هـ-2007م.
12. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصَّبان(ت1206هـ)، ومعه شرح الشواهد للعيني تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 1423هـ- 2002م.
13. حروف المعاني المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (340هـ) حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد الناشر: مؤسسة الرسالة، ط2، 1406ه.
14. الخصائص أبو الفتح ابن جني(ت392ه)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، ط1، 1433ه- 2012م.

15. الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه: مهدي المخزومي، مطبعة الزهراء بغداد، 1960م.
16. دلائل الإعجاز في علم المعاني: الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، (ت471هـ)، تحقيق: السيد محمد رشيد رضا، (د-ط)، شركة الطباعة الفنية المتحدة، مصر، 1381هـ-1961م.
17. الشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي الناشر: مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1394هـ - 1974م.
18. شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري، على الفية ابن مالك ومعه كتاب الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 2، دار احياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
19. شرح الرضيّ على الكافية رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي(ت688هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس، ليبيا، 1398هـ- 1978م.
20. شرح المفصل ابن يعيش (ت643هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1422ه- 2001م.
21. شرح كتاب سيبويه أبو سعيد السيرافيّ (ت368ه) تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية ط1، 2008 م.

22. الشواهد والاستشهاد في النحو: عبد الجبار علوان، دار النشر، جامعة بغداد، سنة النشر1976.
23. الصيغة والقوّة اللاقولية، جون لا ينْز، فصل من كتاب تلو ينْ الخطاب فصول مختارة من اللسانيات والعلوم الدلالية والمعرفية والتداولية والحجاج، تر: صابر الحباشة، الدار المتوسطية للنشر، ط1 2008، تونس، ص 164.
24. ظاهرة اللبس في العربيَّة جدل التواصل والتفاضل، مهدي أسعد عرار، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2008م.
25. العقل مدخل موجز، جون سيرل، ترجمة: ميشيل حنا متياس، عالم المعرفة العدد 343، 2007
26. علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ) المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1 1999.
27. عناصر تحقيق الدلالة في العربية، دراسة لسانية: صائل رشدي شديد، الأهلية للنشر والتوزيع ، ط1، 2004.
28. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، تح، مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، ط1، دار الرشيد للنشر، 1981.

29. في بلاغة الخطاب الإقناعي مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية الخطابة في القرن الأول نموذجاً: محمد العمري، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1406هـ-1986م.
30. الكتاب: أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط5، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1430هـ- 2009م.
31. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانويّ (بعد 1158ه)، تحقيق: علي دحدوح، ترجمة من الفارسية إلى العربيَّة: الدكتور. عبد الله الخالدي، سلسلة موسوعات المصطلحات العربيَّة والإسلاميَّة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م.
32. لمع الأدلة، ابن الأنباري، د.ط، الجامعة السورية، دمشق.
33. المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: 458هـ] المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.
34. المحيط في اللغة؛ المؤلف: إسماعيل بن عباد الصاحب أبو القاسم، المحقق: محمد حسن آل ياسين،عالم الكتب، ط1 1994م.
35. المزهر في علوم اللغة وأنواعها المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) المحقق: فؤاد علي منصور الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

36. معاني القرآن أبو زكريا الفراء (ت207هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر ط1(د.ت).
37. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي: الأردن عمان، دار الفرقان ط1، 1985 .
38. معجم مفردات ألفاظ القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضّل المعروف بالراغب الأصفهاني (ت503هـ)، ضبطه وصحّحه وخرّج آياته وشواهده، إبراهيم شمس الدّين، (د-ت)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1425هـ-2004م.
39. المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، الدكتور محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 2007م.
40. المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) الناشر: دار إحياء التراث القديم ط1 1954
41. النحو والدلالة: مدخل لدراسة لمعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط1، 2000 القاهرة.
42. نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً، الأزهر الزنّاد، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، ط1، 1993م.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

43. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: 88، نهـــاد الموســـى، بيروت 1980).

44. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـــ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

برعاية أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب

International Journal of Arabic Language and Literature Research

(IJALR)

The online ISSN is :2786-0361

The print ISSN is :2786-0353